الأنباء
الاثنين 24 اكتوبر 2011

إعداد: بداح العنزي b_alenezi@hotmail.com

فرق الطوارئ والتفتيش قامت بجولة على المحلات في شارع البلاجات

صفر: جهود مكثفة للقضاء على التجاوزات بكل المحافظات

قال وزير الأشغال ووزير البلدية د.فاضل صفر ان هدف البلدية دائما هو المحافظة على أملاك الدولة من بعض الانتهاكات التي يقوم بها البعض دون أدنى مبالاة للقوانين ولما قد تسببه من اي مخالفات من اتلافات للخدمات وعرقلة لحركة السير والمشاة.

وأكد د.صفر خلال تواصله مع فرق الطوارئ والتفتيش في البلدية التي قامت بجولة على المكاتب المخالفة الواقعة بشارع البلاجات بمنطقة السالمية رفضه للتداعيات الخطيرة التي تسببها تلك المظاهر السلبية والاستغلال غير القانوني للساحات العامة والتي هي ملك للجميع.

وأوضح أن الجهود متواصلة من خلال الحملات المكثفة التي تنفذها البلدية للقضاء على مختلف التجاوزات والمخالفات بجميع المحافظات وأن القانون سيطبق على الجميع ولن يستثني أحدا، مشيدا بالحملة التي نفذتها إدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق بفرع بلدية محافظة حولي.

وأشار د.صفر إلى أن ظاهرة عرض السيارات للبيع او ركن السيارات والطرارید المهملة في الساحات العامة من شأنها الاضرار بالخدمات العامة والتسبب في الأذى والتضييق على الآخرين ووقوع الحوادث ايضا وتكسير الأرصفة وازدحام الشوارع المطلة على هذه الأرصفة والساحات.

وحذر د.صفر المتجاوزين من مخالفة النظم والقوانين، داعيا الى اتباع ارشادات ولوائح البلدية المتمثلة بعدم شغل الساحات والأرصفة الا بترخيص من البلدية والالتزام بشروط النظافة العامة والسلامة وألا يؤثر الترخيص على طرق واعاقة الحركة.

إزالة بعض التجاوزات المقامة بجانب شارع البلاجات

وقال انه يجب أن يلتزم المرخص له بتبليط أو تزفيت المساحة الممنوحة له أمام المحل مع توحيد نوعية ولون البلاط حسب طبيعة المكان ويجوز بموافقة البلدية القيام بالزراعات التجميلية أو أي نواح جمالية أخرى والامتناع عن أي فعل ينتج عنه تشويه المنظر العام.

وأضاف انه يجوز للبلدية الترخيص باستغلال المساحة المقابلة لمكاتب بيع وشراء وتأجير السيارات التي يوجد أمامها مساحة كبيرة على ألا تزيد المساحة المرخصة على 600 متر مربع مع الالتزام بالشروط السابقة كما يجوز للبلدية الغاء الترخيص الصادر في أي وقت بناء على طلب الجهات المعنية أو لأي أسباب أخرى دون التزام عليها ودون حق الاعتراض والمطالبة بأي تعويض للمرخص له وألا تزيد مدة الترخيص على سنة ميلادية ويعاقب بغرامة تزيد على 300 دينار ولا تتجاوز 1000 دينار في حال تجاوز المساحة المستغلة.

بدوره، قال مدير ادارة النظافة العامة واشغالات الطرق بفرع بلدية محافظة حولي عبدالعزيز اليحيا الذي ترأس فريق الحملة ان الاستغلال العشوائي والسيئ للمساحات وبتراخيص قديمة أو منتهية أحيانا أو كونها بدون ترخيص يتسبب في الكثير من المشاكل.وأضاف اليحيا انه تبين خلال الحملة قيام البعض بسكب الزيوت واتلاف التربة والتسبب في تجميع المخلفات والقاذورات في تلك الساحات واقامة الخيام المخالفة للتجمع فيها بدلا من مكاتبهم واستخدام التيار الكهربائي عن طريق محول الكهرباء الموجود بالساحة والعديد من المشاكل الأخرى مما استدعى اتخاذ جميع الإجراءات القانونية.

تثبيت 3 وكلاء مساعدين بالبلدية

اصدر وزير الاشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية د.فاضل صفر قرار ندب كل من م.عبدالكريم الزيد لشغل وظيفة رئيس مكتب المتابعة التابع لوزير الدولة لشؤون البلدية وكذلك يوسف المناور لشغل وظيفة مساعد المدير العام لقطاع المشاريع، م.غسان الثابت رئيسا لقطاع الرقابة والتفتيش.

الشايع: مستمرون في دعم القطاع التعاوني لتوفير جميع الخدمات الضرورية للمستهلكين

أعرب نائب رئيس المجلس البلدي شايع الشايع عن شكره وتقديره لجميع المسؤولين في وزارة الأشغال العامة والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية عن تجاوبهما السريع في حل المشاكل الموجودة في مناطق الدائرة الثالثة.وقال الشايع إنه اجتمع خلال الأيام السابقة مع أغلب رؤساء وأعضاء مجالس ادارات الجمعيات التعاونية في مناطق الدائرة الثالثة للاستماع الى المشاكل التي يواجهونها في عملهم والتي تخص احتياجات المواطنين والمقيمين في هذه المناطق.وأضاف انه فيما يخص المشاكل التي تخص وزارة الأشغال العامة والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية فقد تم الاتصال بوكيل وزارة الأشغال م.عبدالعزيز الكليب ورئيس الهيئة جاسم البدر اللذين وعدا بحل ما يخص أجهزتهما بصورة عاجلة وخصوصا المتعلقة برصف الطريق وتجميل المناطق.

وبيّن ان هناك مشاكل تخص وزارات أخرى ولذلك فانه تقرر القيام بزيارة الى مسؤوليها لايجاد الحلول المناسبة لها وتوفير كل التسهيلات التي تهم الأهالي في هذه المناطق، مؤكدا عزمه مواصلة لقاءاته مع رؤساء وأعضاء الجمعيات التعاونية في أغلب المناطق لمعرفة المعوقات التي تواجه عملهم في فتطوير مناطقهم والقضاء عليها.

وأشاد بجهود رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية والتي التقاها خلال الفترة الماضية والتي أسفرت عن حل بعض المشاكل التي طرحوها، مشيرا الى انه تقرر ان يقدموا تقريرا شاملا عن احتياجاتهم المستقبلية والتي من شأنها تطوير القطاع التعاوني بالبلاد في ظل تخصيص نسبة من أرباحها لخدمة المنطقة وتوفير الخدمات والمستلزمات الضرورية لبعض الجهات الحكومية ودعم الأنشطة المدرسية.

ووصف القطاع التعاوني بأنه أصبح من المؤسسات الخدمية العريقة في البلاد والتي أصبحت توفر جميع المستلزمات الضرورية للمستهلكين بأسعار مناسبة وضمن هامش ربحي بسيط، مشيرا الى ان بعض الدول اصبحت تقوم بعمل مثل هذه الجمعيات في بلادها باعتبارها من أنجح الخدمات المقدمة للمستهلكين.

وأكد انه وزملاءه أعضاء المجلس البلدي يدعمون هذا القطاع المهم في البلاد وخصوصا أنهم أقروا خلال جلسة سابقة باعادة توزيع الأنشطة من أجل توفير جميع الخدمات الضرورية للمستهلكين في أغلب الفروع وانهم على استعداد لتوفير أي احتياجات أخرى وفقا للأنظمة واللوائح المعمول بها في البلدية.

شايع الشايع

إيجاد بدائل علمية لتخزين الفائض من المياه المعالجة ثلاثياً

بوشهري: المردود البيئي شرط لتحديد مواقع مجارير الصرف المعالجة في البحر

وصت اللجنة الفنية في المجلس البلدي خلال اجتماعها أمس برئاسة م.جنان بوشهري بالطلب من لجان المحافظات في حال دراسة اي طلبات تخصيص مواقع مجارير الصرف المعالجة في البحر ان تكون الموافقات للمواقع مشروطة بوجود دراسة المردود البيئي، تؤكد صلاحية هذه المواقع لأن تكون مجارير للصرف الصحي في البحر.

وقالت م.بوشهري بعد الورشة المخصصة لدراسة امكانية ايقاف تخصيص مواقع مجارير الصرف الصحي المعالجة للبحر، مشيرة الى انه تمت دعوة الجهات المعنية من معهد الأبحاث العلمية ووزارة الأشغال العامة والهيئة العامة للبيئة، حيث تمت مناقشة الفكرة وتم رفضها من قبل وزارة الأشغال في الوقت الحالي بشأن ايقاف التخصيص لأسباب الحالات الطارئة التي تستدعي تصريف المياه المعالجة للبحر اضافة الى حالات عدم الحاجة لاستغلالها الى أخرى وهو ما يتعارض من وجهة النظر البيئية التي أكدت على ضرورة ايقاف تخصيص تلك المجارير.

وأضافت انه سيتم رفع تقرير الى المجلس البلدي ثم الى اللجنة الفنية يتضمن ضرورة ان تتضمن التوصية طلب من وزارة الأشغال ايجاد بدائل علمية وعملية لتخزين الفائض من مياه الصرف الصحي المعالجة ثلاثيا واستغلالها وقت الحاجة كإنشاء بحيرات على غرار بحيرة أم الرمم التي تستخدم الآن لمعالجة المياه رباعيا، مع التأكيد على ضرورة اشراك معهد الأبحاث العلمية كونه جهة حكومية غير ربحية في اي دراسات بهذا الشأن، مع ضرورة تفضيل الجانب الرقابي على الجهات المخالفة وتعديل التشريعات فيما يخص الحد من المخالفات البيئية.

م.جنان بوشهري

تكريم أمثال الأحمد والفريق التطوعي المساهم في تجميل العاصمة

ثمّن وزير الأشغال ووزير البلدية د.فاضل صفر الاهتمام الكبير والدعم المتواصل الذي تقدمه رئيسة مركز العمل التطوعي الشيخة أمثال الأحمد على صعيد الأعمال التطوعية بشكل عام.

جاء ذلك على هامش حفل نظمته البلدية لتكريم الشيخة أمثال الأحمد والفريق التطوعي الذي ساهم في تجميل وتطوير مدينة الكويت وللشركات التي قامت بتنفيذ مشاريع التجميل بالعاصمة.وقال د.صفر ان جهود الشيخة أمثال لم تتوقف عن حد الاهتمام والدعم فقط لجميع الأعمال التطوعية وإنما كانت ولاتزال تتابع وبشكل ميداني ومستمر ما يتم انجازه أولا بأول مما كان له أطيب الأثر في شحذ همم العاملين في الميدان الذين يبذلون الجهود الكبيرة والمخلصة في سبيل الانجازات التي تبدو جلية في العديد من المشاريع التي يتم تنفيذها في العاصمة.

وأضاف «نحن نقدر كل الجهود التي تبذل في سبيل الانجازات ونحرص على تكريم المجتهدين من الموظفين وغيرهم الذين يسهمون بفاعلية في تحقيقها»، مؤكدا أن مشاريع تطوير وتجميل العاصمة مستمرة.

من جهته، قال مدير عام البلدية م.أحمد الصبيح ان «طموحنا للرقي بالعاصمة لم ينته ولن ينتهي وسنعمل على تنفيذ العديد من المشاريع التجميلية لإبراز مدينة الكويت في أبهى صورها».

وأضاف م.الصبيح «من أهم المشروعات التي نعمل على إنجازها خلال الفترة المقبلة تطوير سوق الحريم وامتداده الى تقاطع شارع فهد السالم مع العمل على زيادة المساحات الخضراء ونوافير المياه بهدف تبريد الأجواء لان مثل هذه الأعمال من شأنها أحياء المنطقة لتعود الى سابق عهدها».

من جانبها، قالت الشيخة أمثال الأحمد: «عملنا تطوعي وحيث تطلب تواجدنا في أي موقع سنتواجد تطوعا وافضل تكريم لنا أن نكون جميعا متشابكي الأيدي في المواقع الميدانية لنشارك كل الجهات والمؤسسات الانجازات من أجل بلدنا».وتمنت الشيخة أمثال أن يكون هناك حرص على الأماكن التراثية في الكويت للمحافظة عليها من الملوثات، مناشدة من بيدهم أمر التشريع سن قانون يمنع تدخين الأرجيلة في الأماكن العامة حفاظا على البيئة الكويتية.

وقالت «كم ساءني بعد انجاز مشروع «براحة بن بحر» أن نرى مشاهد الأرجيلة التي تفسد الجو والأجواء وتنال من بيئة نحرص جميعا أن تكون جميلة ونظيفة وصحية».يذكر ان التكريم شمل كلا من مدير عام البلدية م.أحمد الصبيح ومساعده لشؤون المشاريع يوسف مناور ومديرة ادارة الإنشاءات عائشة العثمان ورئيس فريق تجميل وتطوير العاصمة حمود الضاعن إضافة الى رئيس مجلس ادارة شركة بيان عبدالعزيز الغانم ونائبه م.علي العلمي، كما شمل التكريم رئيس وأعضاء لجنة إعداد دليل تسميات المناطق والشوارع والميادين والتي سبق ان شكلها الوزير صفر لهذا الغرض.

د.فاضل صفر مكرما الشيخة أمثال الأحمد

المضف تقترح آلية لتحرير مخالفات ضد إلقاء مخلفات من نوافذ السيارات

قدمت عضو المجلس البلدي م.أشواق المضف اقتراحا بوضع آلية لتحرير مخالفات إلقاء المخلفات من نوافذ السيارات.

وقالت المضف في اقتراحها: تزايدت في الآونة الأخيرة ظاهرة قيام بعض المواطنين والمقيمين بإلقاء المحارم والزجاجات الفارغة وبعض الأشياء من نوافذ سياراتهم بالطريق العام، مما يشوه المنظر الحضاري والجمالي للبلد.ونظرا لأن هؤلاء يفلتون من العقاب بسبب تقاعس البلدية في أداء عملها، حيث انها الجهة المنوطة بتطبيق القانون ومخالفة هؤلاء المشوهين للمنظر العام. ويوجد بعض المواطنين يقومون بالتقاط صور لهؤلاء المشوهين للمنظر الجمالي، ولكن لا يعلمون لمن يقدمون هذه الصور التي تثبت المخالفات على المخالفين ولا يوجد تشريع يسمح بذلك. كما هو الحال في دولة مثل قطر يقوم فيها المواطنون بتقديم الصور التي يصورونها ويقدمونها للبلدية لتحرير مخالفات لهؤلاء الأشخاص.

لذا أقترح الآتي: وضع آلية قانونية من قبل البلدية يقوم من خلالها المواطنون بتزويد البلدية ببعض الصور التي يقومون بتصويرها عن هذه المخالفات وتقديمها للبلدية للعمل على تحرير مخالفات لأصحابها.

م.أشواق المضف

الزيد: 4 محاور مقترحة لمراجعة القوانين والإشراف على الدراسات

ترأس وزير الاشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية د.فاضل صفر اجتماع اللجنة العليا للتخطيط.

وقال رئيس مكتب المتابعة م.عبدالكريم الزيد، إن اللجنة استعرضت عددا من القرارات المتعلقة باعادة النظر ومراجعة النماذج القانونية التي تتعلق بتطبيق لوائح البلدية كنماذج المخالفات القانونية وغيرها استعدادا لاتخاذ اللازم بشأنها وأضاف ان اللجنة استعرضت الانشطة التجارية والتي يتم ممارستها ضمن المناطق التجارية والاستثمارية حيث اوصت بمخاطبة وزارة التجارة للتنسيق المسبق معها بشأن اتخاذ الاجراءات اللازمة حيال صدور اي نشاط تجاري جديد وقال الزيد ان فريق استعدادات النزاهة بالبلدية استعرض اختصاصاته الواردة بالقرار الوزاري المتعلق بتشكيل الفريق والتي يمكن انجازها بمراجعة القوانين واللوائح لتطويرها وتحقيق الاصلاح الاداري والمالي بالاضافة الى اعادة هندسة العمليات الادارية وخطوات العمل ومعالجة اوجه القصور والعمل على تحقيق اعلى درجة من النزاهة والعدالة والشفافية ومكافحة الفساد الى جانب الاشراف على عمل الدراسات اللازمة من خلال استطلاعات الرأي والمقابلات المباشرة لتعريف اوجه القصور في العمل البلدي خاصة فيما يتعلق بجوانب الشفافية والنزاهة واضاف ان الفريق اقترح العمل ضمن 4 محاور تتعلق بمراجعة القوانين واللوائح واعادة هندسة العمليات الادارية والتوعية من خلال الندوات والبرامج التدريبية والاشراف على الدراسات لمعالجة اوجه القصور مشيرا الى ان الشرائح المستهدفة من ضمن هذه الدراسة هم الموظفون وأخرى تتعلق بتلقي الخدمات عن طريق استخدام الادوات الادارية المختلفة لتحقيق عدد من النتائج الايجابية لعمل هذا الفريق وقال ان الفريق طرح خلال الاجتماع ان تتم المشاريع في اطار خطة استراتيجية تشمل اربعة محاور منها الاستراتيجية العامة للبلدية وتطوير قانون 5 لسنة 2005 ليتناسب مع المتغيرات الجديدة وتعزيز النزاهة وتحقيق الشفافية من خلال البرامج التدريبية ووضع مشروع لدليل اخلاقيات المهنة في العمل البلدي ومشروع جائزة تميز البلدي.

م.عبدالكريم الزيد

البغيلي لاستحداث منطقة سكنية جديدة بجانب عبدالله المبارك

اقترح عضو المجلس البلدي أحمد البغيلي استحداث منطقة سكنية جديدة بجانب منطقة عبدالله المبارك.

وقال البغيلي في اقتراحه: نظرا لما يعانيه المواطنون في الكويت من تراكم في الطلبات المقدمة للحصول على الرعاية السكنية التي توفرها الكويت حسب القوانين، ولأن الدراسات والإحصاءات أثبتت أن الطلبات تتزايد بشكل مستمر وبكثافة عالية للحصول على الرعاية السكنية وعلى الرقم من المساحة الصغيرة التي تتكون منها المنطقة الحضرية والتي لا تتجاوز نسبتها 9٪ من إجمالي مساحة الكويت والمواد المالية التي تتسع بها، فإنها عاجزة عن حل مشكلة الرعاية السكنية.

لذا أقترح استحداث منطقة سكنية جديدة بجانب منطقة عبدالله المبارك، وذلك لتوزيعها على أصحاب طلبات الرعاية السكنية والقضاء على فترة الانتظار التي أصبحت تؤرق المواطنين.

أحمد البغيلي

الكعمي يدعو لتحويل القطعتين 21 و66 بالفروانية إلى «استثماري»

دعا الناشط السياسي مليجان الكعمي الى ضرورة الاهتمام بمشكلة القطعتين 21 و66 بمنطقة الفروانية وتحويلهم من سكن خاص الى الاستثماري.وقال ان هاتين القطعتين محاطتان بالبنايات الاستثمارية والمجمعات التجارية وتشهد اختناقات مرورية على مدار الساعة.وأكد على ضرورة التركيز على التنمية وتحقيق الرغبة السامية في جعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا وان يتم الاهتمام بزيادة نسبة البناء لتواكب حجم الأسرة الكويتية مع تسهيل إجراءات تراخيص البناء من السكن الخاص.

بلدية الفروانية: غلق محل وتحرير 43 مخالفة خلال جولات سبتمبر

كشف مدير فرع بلدية محافظة الفروانية م.احمد الهزيم عن تمكن الادارات والاجهزة الرقابية في بلدية المحافظة من تحقيق العديد من الانجازات على كل الاصعدة، وفي مختلف المجالات الرقابية سواء كانت الصحية او تراخيص الخدمات والنظافة العامة والرقابة الغذائية والمتابعة الهندسية خلال شهر سبتمبر الماضي. جاء ذلك خلال التقرير الشهري الذي اعدته ادارة العلاقات العامة ببلدية الكويت الخاص بالانجازات التي حققتها بلدية المحافظة نتيجة تصدي الاجهزة الرقابية للتجاوزات واتخاذ الاجراءات القانونية بحق المخالفين للنظم واللوائح التي شرعتها البلدية. واوضح الهزيم ان عدد المخالفات التي تم تحريرها من قبل ادارة التدقيق ومتابعة الخدمات بلغ 43 مخالفة وغلق محل غلقا اداريا وذلك نتيجة الكشف على 100 محل خلال الجولات التفتيشية التي نفذها المفتشون الصحيون وان عدد العينات المرسلة للفحص المخبري وصلت الى 101 عينة كان منها 49 عينة جاءت نتائجها صالحة للاستهلاك الآدمي الى جانب ايقاف عدد 13 حالة مرضية عن العمل لحين اتمام الشفاء.

واشار الهزيم الى ان اجمالي المذبوحات في مسلخ المحافظة الخاضع لمراقبة الاغذية والاسواق بلغ 9001 ذبيحة ما بين استرالي وعربي ومهجن وماعز وابقار وجمال كان منها 194 رأسا للشركات و8907 للاهالي في حين وصلت كمية الاتلاف منها 16 رأسا لعدم صلاحيتها للاستهلاك الآدمي، مشيرا الى ان اجمالي عدد الاعلانات المخالفة التي تمت ازالتها من قبل مراقبة المحال والاعلانات كان 710 اعلانات. وذكر الهزيم ان خلال احصائية الانجازات التي حققتها ادارة النظافة العامة واشغالات الطرق ببلدية المحافظة ان اجمالي رسوم المخالفات التي تم الصلح فيها بلغ 4300 دينار نتيجة تحرير عدد 43 مخالفة وان عدد المخالفات المحررة تجاه الباعة المتجولين بلغ 120 مخالفة الى جانب توجيه 304 انذارات و163 تعهدا وتنفيذ 525 ملصقا فيما تم رفع عدد 174 سيارة مهملة، مشيرا الى ان اجمالي الرسوم المستوفاة للافراج عن السيارات المحجوزة بلغ 5571 وان عدد نقلات النفايات السكانية الصلبة بلغ 5473 نقلة الى جانب 2543 نقلة من النفايات الانشائية.